12,74 مليار دينار صُرفت على الشراء المباشر.. و11,42 ملياراً «أونلاين»

37,606 مليار دينار إنفاق المواطنين والمقيمين في 8 أشهر

- 7,698 مليارات دينار حُولت عبر «ومض».. و5,738 مليارات سُحبت «كاش»
- 1,998 مليار دينار تسهيلات ائتمانية في 8 أشهر ترفع الإجمالي إلى 65,74 ملياراً
- 786,5 مليون دينار قروضاً إسكانية منذ بداية العام ليصل الإجمالي إلى 18,06 ملياراً
- 3,716 مليارات دينار ودائع جديدة منذ بداية العام.. والإجمالي سجل 62,8 ملياراً

علي إبراهيم

كشف أحدث البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، أن إجمالي إنفاق المواطنين والمقيمين خلال أول 8 أشهر من عام 2026 بلغ نحو 37,606 مليار دينار، توزعت بين 4 قنوات رئيسية لحركة الأموال، هي: المشتريات عبر نقاط البيع (الشراء المباشر)، والسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي (سحب الكاش)، والمدفوعات عبر المواقع الإلكترونية، (الشراء أونلاين) إلى جانب التحويلات الفورية من خلال خدمة (ومض)، وتفصيليا:

جاءت نقاط البيع في المرتبة الأولى من حيث حجم الإنفاق، بعدما استحوذت على نحو 33,9٪ من إجمالي الإنفاق، بقيمة بلغت 12,74 مليار دينار، تم تنفيذها من خلال 683,146 مليون عملية شراء.

وجاء الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية في المرتبة الثانية، بعدما سجل نحو 11,429 مليار دينار، بما يمثل حوالي 30,4٪ من إجمالي الأموال التي تم انفاقها خلال أول 8 أشهر. وتم تنفيذ هذا الإنفاق عبر251,866 مليون عملية شراء، لتؤكد الأرقام أن المدفوعات الإلكترونية أصبحت تمثل كتلة ضخمة من حركة الأموال، حيث اقترب نصيبها من ثلث الإجمالي، بفارق محدود عن المشتريات المنفذة عبر نقاط البيع، وبذلك فإن نقاط البيع والمدفوعات الإلكترونية معا استحوذتا على نحو 64,3٪ من إجمالي الـ 37,606 مليار دينار.

أما التحويلات عبر خدمة «ومض» فحلت ثالثا بعدما سجلت نحو 7,698 مليارات دينار من خلال 118,414 مليون عملية تحويل، لتستحوذ على حوالي 20,5٪ من إجمالي الأموال التي تم إنفاقها منذ بداية العام.

في المقابل، حل سحب الكاش رابعا، إذ بلغ إجمالي الأموال المسحوبة عبر أجهزة السحب الآلي نحو 5,738 مليارات دينار، من خلال 42,540 مليون عملية سحب، لتشكل حوالي 15,3٪ من إجمالي الأموال المتحركة.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال أول 8 أشهر من عام 2026 نحو 1,998 مليار دينار، ليرتفع إجمالي التسهيلات إلى 65,74 مليار دينار بنهاية أغسطس 2026، مسجلا نموا بنسبة 3,13٪ مقارنة مع 63,74 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وأظهرت البيانات ارتفاع حجم القروض الإسكانية التي لا تتجاوز مدتها 15 سنة، والمقدمة للعملاء بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، بنسبة 4,5٪ خلال أول 8 أشهر من العام، بما قيمته 786,5 مليون دينار، لتصل إلى 18,063 مليار دينار بنهاية أغسطس، مقارنة مع 17,277 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

في المقابل، سجلت القروض الاستهلاكية، التي تبلغ مدتها 5 سنوات وتقدم للعملاء بغرض تمويل الاحتياجات الشخصية والاستهلاكية، تراجعا خلال الفترة نفسها، لتبلغ 2,046 مليار دينار بنهاية أغسطس 2026، مقارنة مع 2,077 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

وعلى صعيد التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى القطاع الصناعي، ارتفعت بنسبة 15,015٪، بما قيمته 424,5 مليون دينار خلال أول 8 أشهر من العام، لتصل إلى 3,251 مليارات دينار بنهاية أغسطس 2026، مقارنة مع 2,827 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الموجهة لشراء الأوراق المالية بنسبة 3,23٪، وبقيمة 155,8 مليون دينار خلال أول 8 أشهر من 2026، لتصل إلى 4,966 مليارات دينار بنهاية أغسطس، مقارنة مع 4,811 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025. وجاء هذا الارتفاع مدفوعا بالتسهيلات المقدمة للأفراد في هذا الجانب، والتي سجلت نموا بنسبة 10,11٪، بما قيمته 170,1 مليون دينار، لترتفع إلى 1,852 مليار دينار بنهاية أغسطس 2026، مقارنة مع 1,682 مليار دينار في ديسمبر الماضي.

وأظهرت البيانات ارتفاع إجمالي ودائع المقيمين وغير المقيمين بنسبة 6,28٪ خلال أول 8 أشهر من 2026، بما قيمته 3,716 مليارات دينار، ليصل إجمالي الودائع إلى 62,87 مليار دينار بنهاية أغسطس، مقارنة مع 59,15 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، بما يعكس زيادة ملموسة في حجم الأموال المودعة لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة المذكورة.

ويأتي هذا النمو مدفوعا بارتفاع ودائع مختلف القطاعات، مع تفاوت واضح في معدلات النمو بين القطاع الخاص والودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة، حيث سجلت الودائع الحكومية أعلى نسبة ارتفاع خلال الفترة، الأمر الذي أسهم بصورة رئيسية في زيادة إجمالي الودائع.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص بالدينار والعملات الأجنبية بنسبة 1,39٪، بما قيمته 628,5 مليون دينار خلال أول 8 أشهر من 2026، لتصل إلى 45,79 مليار دينار بنهاية أغسطس، مقارنة مع 45,16 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة تعكس استمرار القطاع الخاص في الاحتفاظ بجزء كبير من أمواله ومدخراته داخل الجهاز المصرفي.

وقفزت الودائع الحكومية بنسبة 45,42٪ خلال أول 8 أشهر من العام الحالي، بما قيمته 1,898 مليار دينار، لتصل إلى 6,079 مليارات دينار بنهاية أغسطس، مقارنة مع 4,18 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي، لتسجل بذلك أكبر معدل نمو بين مكونات الودائع الرئيسية خلال الفترة.

كما زادت ودائع المؤسسات العامة بنسبة 12,12٪، بما قيمته 1,188 مليار دينار خلال أول 8 أشهر من 2026، لتصل إلى 10,99 مليارات دينار بنهاية أغسطس، مقارنة مع 9,809 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025.

«التجارة» تستحدث 7 أنشطة تجارية جديدة

طارق عرابي

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا وزاريا جديدا حمل رقم (184) لسنة 2026، يقضي باستحداث 7 أنشطة تجارية جديدة، في خطوة تفتح المجال أمام أنشطة وخدمات متنوعة تشمل النقل البحري والتدريب والترفيه والإعلانات والصيانة، إلى جانب تصنيع أنظمة التظليل من الألمنيوم والأقمشة المشدودة.

وجاء القرار ضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونشرته الوزارة على موقعها الرسمي، على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره في 17 سبتمبر 2026.

ومن أبرز الأنشطة الجديدة التي استحدثتها الوزارة «التاكسي البحري»، ضمن قطاع أنشطة النقل والتخزين والخدمات المتصلة بها، وتكون الجهة الرقابية عليه وزارة الداخلية – الإدارة العامة لخفر السواحل.

كما شملت الأنشطة المستحدثة «تمارين وتدريب بحري»، ضمن قطاع الأنشطة التعليمية والتربوية والخدمات المتصلة بها، إلى جانب نشاط «بيع وتوصيل الطلبات الاستهلاكية عن طريق البحر»، ضمن قطاع أنشطة التجارة العامة والخدمات المتصلة بها.

وامتدت الأنشطة الجديدة إلى قطاع الترفيه، من خلال استحداث نشاط «أنشطة ترفيهية عامة»، ضمن قطاع أنشطة الفنون والترفيه والتسلية والخدمات المتصلة بها.

وفي المجال الإعلاني، استحدث القرار نشاط «خدمات عرض الإعلانات في المناطق البحرية»، ضمن قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والاستشارية والخدمات المتصلة بها.

كما أضافت الوزارة نشاط «خدمات الإصلاح والصيانة البحرية العامة»، ضمن قطاع أنشطة إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات والخدمات المتصلة بها.

وشملت القائمة كذلك نشاط «تصنيع أنظمة التظليل الآلية المتحركة من الألمنيوم والأقمشة المشدودة»، ضمن قطاع أنشطة صناعات اللدائن والمعادن والخدمات المتصلة بها، على أن يخضع هذا النشاط لرقابة الهيئة العامة للصناعة.

لتعزيز تطوير الكفاءات والابتكار المؤسسي.. وفي إطار رؤيته للاستثمار في رأس المال البشري وتوفير أفضل الفرص التعليمية لموظفيه

«الوطني» يجدد شراكته الإستراتيجية مع جامعة IE الإسبانية

- نجلاء الصقر: نوفر أفضل فرص التطور المهني بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية عالمية
- جيرمان: تجديد الشراكة يعكس الثقة المتبادلة بين الجانبين والنجاح الذي حققته المبادرات المشتركة

نجلاء الصقر

رئيس الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني ومدير إدارة حسابات الشركات في جامعة IE جيرمان فيفاس لاموزاس خلال توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية

رئيس الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني ومدير إدارة حسابات الشركات في جامعة IE جيرمان فيفاس لاموزاس في صورة جماعية مع ممثلي البنك والجامعة عقب توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية

جدد بنك الكويت الوطني اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي تجمعه مع جامعة IE الإسبانية، إحدى أبرز المؤسسات الأكاديمية العالمية المتخصصة في التعليم العالي، وذلك في إطار التزامه المستمر بالاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز ثقافة التعلم والتطوير والابتكار على مستوى المجموعة.

وتم توقيع الاتفاقية بحضور رئيس الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، عماد العبلاني، ومدير إدارة حسابات الشركات في جامعة IE، جيرمان فيفاس لاموزاس، إلى جانب عدد من القيادات والمسؤولين من الجانبين.

ويأتي تجديد هذه الشراكة تأكيدا على نجاح التعاون المشترك بين الطرفين خلال السنوات الماضية، وحرصهما على مواصلة العمل معا بما يدعم جهود البنك في إعداد كوادر مصرفية مؤهلة تمتلك المهارات والمعارف اللازمة لمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي على المستويين المحلي والعالمي.

وبموجب الاتفاقية المجددة، سيواصل بنك الكويت الوطني الاستفادة من الخبرات الأكاديمية والبحثية التي توفرها جامعة IE من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصصة يتم تصميمها وفقا للاحتياجات التطويرية للبنك وموظفيه، بما يشمل برامج التعليم التنفيذي والدراسات العليا، إلى جانب المبادرات الهادفة إلى تعزيز الابتكار المؤسسي وتطوير حلول تدعم الأداء وترفع الكفاءة التشغيلية وتعزز القدرة التنافسية.

كما تتيح الاتفاقية لموظفي البنك الاستفادة من الفرص التعليمية المتنوعة التي تقدمها الجامعة، بما في ذلك حضور المؤتمرات والفعاليات الأكاديمية والمهنية، والمشاركة في المحاضرات التخصصية وجلسات تبادل المعرفة التي يقدمها نخبة من الخبراء والأكاديميين العالميين.

وتمتد مزايا الشراكة لتشمل أفراد عائلات موظفي البنك، حيث تواصل جامعة IE تقديم مزايا وبرامج دعم أكاديمي تتيح لهم فرصا نوعية لاستكمال دراستهم الجامعية والعليا ضمن بيئة تعليمية عالمية تتميز بالابتكار والتنوع والانفتاح على أحدث التوجهات في مجالات الأعمال والإدارة والتكنولوجيا.

وبهذه المناسبة، قالت نائب أول للرئيس ــ رئيس إدارة المواهب والتعليم في بنك الكويت الوطني، نجلاء الصقر: «يعكس تجديد الشراكة مع جامعة IE إيماننا الراسخ بأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر استدامة وتأثيرا، ومن خلال استمرار هذا التعاون نهدف إلى تعزيز جاهزية موظفينا للمستقبل وتمكينهم من اكتساب مهارات ومعارف متقدمة تدعم مسيرتهم المهنية وتواكب التطورات المتلاحقة التي يشهدها القطاع المصرفي».

وأضافت الصقر: «ننظر إلى تطوير المواهب باعتباره استثمارا استراتيجيا طويل الأمد، لذلك نحرص على إتاحة أفضل فرص التعلم والتطوير بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية عالمية مرموقة، وقد أسهم هذا النهج في ترسيخ مكانة الوطني كواحد من أكثر جهات العمل جذبا للكفاءات والخريجين الكويتيين، من خلال توفير بيئة عمل داعمة تمنح الموظفين فرصا حقيقية للنمو المهني وبناء قيادات قادرة على التكيف مع المتغيرات وقيادة المستقبل».

وأكدت أن تجديد الاتفاقية يجسد الحرص المشترك بين الطرفين على ترسيخ ثقافة التعلم المستمر وتشجيع الابتكار وتبادل المعرفة، بما ينعكس إيجابا على بيئة العمل ويسهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية على المدى الطويل.

من جانبه، أعرب جيرمان فيفاس لاموزاس عن سعادته باستمرار التعاون مع بنك الكويت الوطني، مؤكدا أن تجديد الشراكة يعكس الثقة المتبادلة بين الجانبين والنجاح الذي حققته المبادرات المشتركة خلال السنوات الماضية.

وأضاف: «نفخر بمواصلة شراكتنا مع مؤسسة مالية عريقة، ونتطلع إلى توسيع نطاق التعاون بما يتيح لموظفي البنك وأفراد عائلاتهم الاستفادة من فرص تعليمية متقدمة وبرامج أكاديمية وتنفيذية عالمية المستوى، تسهم في تطوير المواهب وتعزيز جاهزيتها لمواكبة متطلبات المستقبل».

ويواصل بنك الكويت الوطني من خلال هذه الشراكات النوعية تعزيز مكانته كواحد من أبرز المؤسسات المستثمرة في تطوير كوادرها البشرية، حيث يضع التعليم والتدريب وتنمية المواهب في مقدمة أولوياته الاستراتيجية، انطلاقا من قناعته بأن الكفاءات البشرية تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق النمو المستدام والمحافظة على الريادة في القطاع المصرفي.

يذكر أن جامعة IE، التي تأسست عام 1973، تعد واحدة من أبرز الجامعات العالمية الرائدة، وتحافظ على حضور متقدم في العديد من التصنيفات الأكاديمية الدولية المرموقة الصادرة عن مؤسسات ومنصات عالمية متخصصة.